قادة برجوازيون للطبقة العاملة

لقد كان الدرس الذى تلقنته البرجوازية من نجاح الحزب الشيوعى فى السيطرة على حركة الطبقة العاملة فى مطلع العشرينيات درسا قاسيا.

فلقد استطاع الحزب أن يوحد كثيرا من النقابات المهمة فى اتحاد عام قوى تلعب فيه الكوادر الحزبية الدور الرئيسى.

وقد استطاعت هذه الكوادر أن تنضم بالاتحاد العام (٣٥ ألف عامل) إلى الاتحاد العالمى للنقابات الحمراء (البروفنترن) Protintern[١].

وكتبت مجلة Labour Monthly «إن الاتحاد العام لنقابات العمال المصريين الذى ظل تحت قيادة الشيوعيين حتى ١٩٢٣ - ١٩٢٤ كان فى طريقه لأن يصبح حركة جماهيرية بحق»[٢].

وكان أنطون مارون المستشار القانونى للاتحاد قائدا فعليا «فلقد كان من الصعب على البوليس إخلاء المصانع من العمال المصريين، بينما إشارة واحدة من أصبع مارون كانت كافية لإنهاء الإضراب»[٣].

ولقد كانت قيادة الحزب للحركة العمالية قيادة واعية ومحنكة، حاولت قدر الإمكان أن تكون مرنة وأن تتلافى ما توقعته من ضربات محتملة توجهها حكومة سعد زغلول.

لكن الضربة كانت مدبرة ومبيتة إلى حد كان من الصعب معه تلافيها.

وعندما وجهت الضربة إلى الحزب وألقى القبض على قادته حاول اتحاد العمال أن يفلت نفسه منها فأصدر سكرتيره العام مصطفى أبو هرجة بيانا يقول فيه: «ما كان اتحاد النقابات العام آلة لحزب من الأحزاب أو هيئة من الهيئات فى مصر، إنما هو هيئة وجدت لخدمة العمال.. والاتحاد خادم للعمال على تباين مذاهبهم السياسية ونزعاتهم الحزبية واختلاف عقائدهم الدينية»[٤].

لكن مصطفى أبو هرجة ما لبث أن اعتقل وأغلقت دور الاتحاد بالإسكندرية ومختلف المدن وغرقت صفحات الجرائد فى حملات معادية للحزب ولنشاطه وسط العمال..

ولقد أسهمت جريدة الأهرام فى تدبير المؤامرة والإعداد لها منذ البداية، نشرت تقول «حقا أننا لا ندرى كيف تتجاهل الحكومة وجود حركة اشتراكية حادة بين آلوف العمال فى مدن القطر المصرى، مع أن الواقف على سير الأحوال يرى أن هذه الحركة آخذة بالنمو»[٥].

ومرة أخرى تسهم الأهرام فى حبك المؤامرة فتقول: «انفجرت الحركة الاشتراكية الملقحة بالشيوعية فى هذين اليومين فى الإسكندرية انفجارا قويا حمل الحكومة على المبادرة إلى معالجتها والاستعداد لقمعها بالقوة المسلحة إذا قضت الحال». ثم تمضى قائلة: «إننا نرجو أن تتخذ وزارة الشعب التدابير اللازمة لمنع تكرار ذلك.. إن للعمال حقوقا يجب أن تصان ولكن لهذه الحقوق حدودا يجب ألا تتجاوزها وإذا كانت الصحافة قد عطفت عليهم فإنه لا يسعها اليوم إلا أن تحذرهم من عواقب الميل إلى الشيوعية والتشبع بالمبادئ المتطرفة»[٦].

واستجابت «وزارة الشعب!» لنداء الأهرام وخاضت المعركة ضد الحزب وضد اليسار إلى أقصى مداها..

ولقد بذل الوفد كل ما لديه من نفوذ سياسى وقومى فى الضغط على النقابات المختلفة للتخلص من قادتها اليساريين.

ونزل الوفد بكل ثقله فى هذه المعركة، فسعد زغلول بكل ما لزعامته القومية من تأثير أسهم شخصيا فى توجيه نداءات العمال تناشدهم «احترام ملكية الغير» وإلا «فإنهم يعاملون معاملة الغاصبين الخارجين على القانون»[٧].

وأسهم كبار قادة الوفد فى هذه المعركة أيضا.. كذلك أسهمت فيها كل التنظيمات الوفدية الجماهيرية مثل لجان الطلبة الوفديين وغيرها..

وتنشر الأهرام: «عقدت لجنة الطلبة بالإسكندرية سلسلة اجتماعات للنظر فى مساعدة الحكومة على مواجهة حركة العمال ببث روح السكينة بينهم لكى يكفوا عن الإضراب ويعولوا على عطف الحكومة والبرلمان»[٨].

وقد تركزت الحملة الوفدية فى بداية الأمر على محاولة إبعاد القادة اليساريين عن مراكز القيادة فى النقابات وانهمك رؤساء لجان الوفد فى المدن والأقاليم ومختلف التنظيمات الوفدية لإنجاز هذه المهمة.

وتنشر الأهرام: «عقدت نقابة عمال شركة إيجولين اجتماعا أمس وكان الغرض الأهم من هذا الاجتماع تنصُّل النقابة من سياسة الشيوعية التى كانت لجنتها الإدارية السابقة تتبعها وقد حدث هذا التنصل. وغيرت النقابة قانونها واختارت لها رئيسا جديدا يقودها فى طريق العمل المفيد»[٩].

وقد شملت هذه الحركة عديدا من النقابات مثل نقابات عمال الصناعات اليدوية والترام والمياه وعلب الكرتون والمنجدين بالإسكندرية.. إلخ[١٠].

لكن الخطوة الأكثر خطرا كانت القرار الذى اتخذه سعد زغلول بأن يدخل حزب الوفد ميدان العمل النقابى مقدما من بين أعضائه قادة للحركة العمالية.

وهكذا كانت المرحلة الأولى هى مرحلة إغلاق الباب فى وجه اليسار.. وبعد ذلك أتت المرحلة الثانية وهى فتح الباب للبرجوازية كى تقود الحركة.

ولم يكن من قبيل الصدفة البحتة أن يلقى القبض على قادة الحزب فى ٣ مارس سنة ١٩٢٤ ثم يعلن الوفد تأسيس «النقابة العامة للعمال» فى ١٥ مارس ١٩٢٤، ثم تحولت هذه النقابة فيما بعد إلى اتحاد عام للعمال.

وقد بلغ من اهتمام سعد زغلول بالأمر أن أوكل هذه المهمة إلى واحد من أكفأ القادة الوفديين وأكثرهم قدرة على التنظيم وعلى العمل بين الجماهير.. هو عبدالرحمن فهمى صاحب اليد الطولى فى كل التحركات والتنظيمات الوفدية التى صاحبت ثورة ١٩١٩، وسكرتير لجنة الوفد المركزية.

بل إن سعد زغلول خاض المعركة بنفسه - أيضا - وخطب أكثر من مرة فى الاجتماعات العمالية معلنا ابتهاجه بتوجه الوفد إلى التجمعات العمالية متملقا العمال ما استطاع.

وفى خطبة له فى حفل أقامته نقابة عمال شركة السكك الحديدية وواحات عين شمس يوم ٤ يوليو ١٩٢٤ قال:

«أفرح كثيرا وأسر كثيرا كلما شعرت أن هذه الحركة ليست فيما يسمونه بالطبقة العالية فقط، بل هى على الأخص فى الطبقة التى أسماها حُسَّادنا «طبقة الرعاع» وأفتخر بأنى من الرعاع مثلكم». ويمضى سعد زغلول قائلا: «طبقة الرعاع» هى الطبقة التى ليس لها صالح خاص والتى مبدؤها ثابت على الدوام.. هذه الطبقة لا تسعى وراء وظيفة تنالها ولا منصب تحل فيه.. ولا يبهر نظرى ولا يطرب سمعى أكثر من أن أرى رجلا فقيرا لا قوت عنده ينادى «يحيا الوطن»، وليس يطمع فى شىء إلا أن يعيش كما هو، ولكن ذلك الرجل صاحب الأموال وذلك الموظف فى المنصب العالى إذا قال يحيا الوطن فإنما يقول «يحيا وظيفتى أو مصلحتى» ولذلك رأيت كثيرا من أرباب تلك المصالح ومن ذوى الوظائف تقلبوا أو تغيروا، ولكن الرعاع أمثالكم ما تغيرا ولا بدلوا عقائدهم».

ثم يوجه سعد زغلول مديحه لعبدالرحمن فهمى وحسن نافع مثنيا عليهما «ثناء جميلا، لما ألقياه عليكم من النصائح الغالية، وما أوصياكم به من التمسك بالصدق وحسن المعاملة والوفاء والطاعة وحسن النظام. نعم إن تلك الصفات لازمة لكم لزوما أكيدا».

وهكذا يحدد سعد زغلول مطالبه تجاه حركة العمال: الصدق.. حسن المعاملة.. الوفاء.. الطاعة.. حسن النظام..

وهى إلى جانب أنها ألفاظ أخلاقية عامة إلا أنها إذا قدمت من رئيس الحكومة – فى ذلك الحين – فإن كلمات مثل الطاعة وحسن النظام تحمل معان ذات دلالة، خاصة وإذا شفعها سعد زغلول بشرط مهم «فإذا درجتم على المنوال الذى رسم لكم فإن الحكومة التى هى حكومة الشعب تساعدكم»[١١].

وفى ١٨ أبريل ١٩٢٤ صدرت مجلة عمالية وفدية باسم «العمال» وهى مجلة نصف شهرية رأس تحريرها محمد متولى سويلم..

وفى ١٢ يونيو ١٩٢٤ تصدر مجلة وفدية عمالية أخرى اسمها (اتحاد العمال) وترأس تحريرها نجاة عبدالعزيز.

وهكذا خيل للوفد أن المسرح قد تهيأ لكى يتولى قيادة الحركة العمالية.. فماذا كانت النتيجة؟

وما هو موقف جماهير العمال من سياسة إغلاق باب اليسار وفتح الباب أمام قيادة البرجوازية؟

لقد بدت الخطوة الأولى وكأنها تحقق نجاحا كبيرا..

فالعمال الذين حل اتحادهم العام، كانوا لا بد ساعين إلى تأسيس اتحاد جديد، وحتى الكوادر اليسارية التى كانت لا تزال طليقة ركزت اهتمامها على تكوين وحدة عمالية صلبة تواجه المد الرجعى الذى صاحب الحملة ضد اليسار.

ولا شك أن إسهام الوفد فى عملية تكوين الاتحاد قد جذب إليه كثيرا من القوى التى كانت تتخذ موقف التردد.

كذلك فقد كان «عبدالرحمن فهمى» يقوم بهذه الخطوات فى ظل مباركة حكومة الوفد.. وكان يتحرك فى مواكب شبه حكومية.

ففى حفل افتتاح فرع الاتحاد بالفيوم حضر الحفل محمود بك صبرى مدير تخطيط المدن بمصلحة التنظيم ومندوب الحكومة فى النقابات وحضره الأستاذ حسن نافع عضو مجلس النواب وعبدالستار بك الباسل وعلى بك نجيب عضوا مجلس النواب.. وحضر الحفل كذلك سعادة مدير الفيوم وحكمدار البوليس وكبار الموظفين.. وقد قضى الضيوف ليلتهم فى سراى سعادة المدير[١٢].

والحقيقة أن البداية كانت مشجعة جدا.. فالنقابة العامة التى تأسست كخطوة أولى لتأسيس الاتحاد العام ضمت بعد ثلاثة أشهر من إعلانها ١٢.٠٠٠ عضو[١٣] ثم تضاعفت الأرقام سريعا عندما تأسس الاتحاد العام.

وتتضح صورة النجاح الذى تحقق من الخطاب الذى ألقاه محمد أفندى فؤاد سكرتير الاتحاد العام بمناسبة تأسيس فرع الاتحاد بالإسكندرية (تحت رئاسة محمد بك حسيب نقيب المحامين).. وقد جاء فى هذا الخطاب أن «الاتحاد يجمع نيفا ومائة نقابة تضم نحو مائة وخمسين ألف عامل، فضلا عن الجهود التى لا يزال يبذلها العمال لتوحيد كلمتهم للانضمام للاتحاد وينتظر أن تتكون ١٠٠ نقابة أخرى فى وقت قريب».

وقال محمد فواد: «إن هذا النجاح العجيب كان ابن شهرين فقط»[١٤].

لكن ماذا فعلت قيادة الوفد بهذه الألوف المؤلفة من العمال..؟

لقد حاولت معها نفس القصة القديمة إغلاق باب وفتح باب آخر..

وهكذا تركزت الحملة الأساسية داخل صفوف الاتحاد العام لإغلاق الباب فى وجه اليسار..

واتخذت حملة إغلاق باب اليسار أشكالا متعددة، مقالات وخطب وحملات تطهير فى النقابات.. إلخ.

وفى مجلة اتحاد العمال وهى المجلة الرسمية للاتحاد يكتب محمد فؤاد سكرتير الاتحاد مقالا يقول فيه: «دفع الطيش بعض الشبان الذين لا خلاق لهم بالإسكندرية وغيرها من المدن إلى اعتناق مذهب الشيوعية واحتالوا بهذا المذهب على العمال، فنفثوا هذا السم وكاد هذا الداء العضال أن يتفشى فى هيكل الأمة لولا أن قيض الله بعض رجال الحكم من ذوى الفطنة فاعتقلوا هؤلاء الشبان الآثمين وزجوا بهم فى أعماق السجون جزاء ما قدمته أيديهم وما جنوه من الذنوب..».

ثم يواصل حديثه موضحا حقيقة الدور الذى يلعبه هو وعبدالرحمن فهمى وكل الاتحاد العام (الوفدى) و«قيض الله فى هذا الظرف العصيب للعمال سعدة عبدالرحمن بك فهمى زعيم العمال فانتشلهم من هذه الهوة التى كادوا أن يقعوا فيها»[١٥].

وفى افتتاحية العدد الأول من مجلة «العمال» (الوفدية) يكتب رئيس التحرير قائلا: «واجب العمال أن يتضامنوا ويتآلفوا تحت لواء واحد وزعامة واحدة وأن يطرقوا باب الإصلاح بالطرق المشروعة والحكومة نفسها لا تضن عليهم بما يطلبونه ما دام فى دائرة المعقول.. بيد أن من يتعجلون الأمور لا يتفقون معنا فى الرأى ويحاولون الطفرة وهى محال، وهم مع إخلاصهم يندفعون اندفاعا يحاكى التيار الجارف ولا يقبلون التأنى والتريث فيما يقدمون عليه وهذه حال لا تسر أصحاب المدارك ومن ذلك نرى أعمالا مكدرة، قد تضطر ولاة الأمور حتى فى العهد الدستورى إلى كبح جماح الخارجين على القانون والنظام»[١٦].

لكن إغلاق الباب فى وجه اليسار كان مجرد خطوة لا بد أن تتبعها خطوة أخرى تستهدف بث الفكر البرجوازى فى صفوف العمال.. ولقد بذل عبدالرحمن فهمى (زعيم العمال - كما أسمى نفسه) كل ما لديه من جهد فى محاولة إفراغ هذا التجمع العمالى من أى محتوى ثورى وطلائه بطلاء معتدل غاية الاعتدال تهيمن عليه الأفكار البرجوازية..

وفى خطابه فى افتتاح فرع الاتحاد بالفيوم يتساءل عبدالرحمن فهمى: «ما هو الجاه

والمال؟ وما قيمتهما؟ هما زائلان بزوال الزمن فانيان مع العمر ولا يبقى إلا العمل الصالح والذكرى الطيبة.. إن العامل الذى يطمع فيما بيد أصحاب رؤوس الأموال بلا حق إنما يسعى لدمار بلاده وخراب سوقها الاقتصادى. فإننا فى حاجة لأن نثبت للعالم أن العامل المصرى متمسك بحقه فقط، فلقد قبلت زعامتكم لأدافع عنكم وأحمى مصالحكم فلا تنتظروا منى أن أحاول الحصول لكم على أكثر من حقوقكم، فإنى كما أدافع عنكم وعن حقوقكم أدافع عن حقوق الشركات معكم ولو لم تكلفنى هى بذلك. لأن حماية مصالحها صيانة لمصالح بلادنا التى فتحت صدرها للأجانب لتستفيد منهم ويستفيدوا هم لأنهم ضيوفنا ولقد اشتهرتم بإكرام الضيف».

ثم يمضى عبدالرحمن فهمى قائلا: «واعلموا أن هؤلاء القوم الذين يقولون أن العامل يشتغل طوال يومه وليله بأجر زهيد بينما صاحب رأس المال يكدس الذهب، إنما هم قوم يفسدون العقول والعقائد»[١٧].

ولكن الأمر لم يكن مجرد خطب جوفاء عن «العمل الصالح والذكرى الطيبة» فقد أثبت الاتحاد العام (الوفدى) أنه كان أداة برجوازية لفرض الاستسلام على أى تحرك عمالى ولشل كل محاولة إيجابية يتخذها العمال سبيلا لتحقيق مطالبهم..

وعندما أضرب عمال فابريقة المعصرة توجه إليهم عبدالرحمن فهمى طالبا منهم تفويضه فى «حل الإشكال» وما إن منحه العمال هذا التفويض حتى أصدر إليهم أوامره «بفض الإضراب والعودة إلى العمل».

وتقول مجلة «اتحاد العمال» إن «العمال قد قبلوا ذلك النصح الغالى بالطاعة الواجبة».

وتصف نصيحة عبدالرحمن فهمى بفض الإضراب بأنها «نصيحة أبوية سلمية غالية»[١٨].

وعندما يعلن العمال الزراعيون فى تفتيش المطاعنة التابع لشركة السكر الإضراب احتجاجا على عدم منحهم علاوات طوال خمسة أعوام.. فإن محمد فؤاد سكرتير عام الاتحاد لا يجد ما يوجهه لهم سوى اللوم قائلا: «ولو أنى أشفق على العمال إلا أنى أوجه إليهم بعض اللوم فقد كان الأجدر بهم أن ينظروا بعين الحكمة، وكما صبروا على الآلام خمس سنوات فليتحملوا شهورا أخرى.. فالشعب كله ضائع الحقوق ونحن جزء من الشعب فلنا سلوى ولنا عزاء، وإن الله مع الصابرين لا يضيع أجر المستحقين..»[١٩].

وفى الإسكندرية واجه عمال مطبعة لاغوداكس ظروفا عصيبة فقد حرمهم صاحب المطبعة من مكافآتهم السنوية وفصل عددا من العمال النقابيين قائلا: «من كان منكم فى النقابة فلا عمل له عندى» ثم قرر تخفيض أجور العمال بنسبة ٤٠٪.. وحينما طرح بعض العمال فكرة الإضراب قاومهم الاتحاد وقالت جريدة «العمال» «أنه من نقاوة قلوب العمال وطهارة ضمائرهم وميلهم إلى حب السلام رفضهم لقرار الإضراب والاكتفاء بإنذار صاحب العمل بواسطة محافظ الإسكندرية»[٢٠].

وفى أكثر من مرة أصدر الاتحاد بيانات يحذر فيها العمال من القيام بأى إضراب مطالبا العمال أن يتقدموا بمطالبهم إلى الاتحاد ليعمل هو على تحقيقها «وليقرر الطريق الذى يراه مناسبا لذلك.. وإلا فإن الاتحاد لن يناصر العمال الذين يضربون من تلقاء أنفسهم»[٢١].

وهكذا اكتشف العمال بخبرتهم الذاتية أن الاتحاد (الوفدى) لم يكن سوى تجمع يستهدف شل كل تحرك ثورى لهم وإعاقتهم عن اتخاذ أية خطوة جادة للحصول على مطالبهم العادلة..

وسرعان ما أدركت تلك الألوف المؤلفة من العمال التى تجمعت سريعا فى صفوف الاتحاد، أنها قد تجمعت فى المكان الخاطئ، وأن الوفد وإن كان أداة للنضال الوطنى إلا أنه لا يمكن أن يكون أداة للنضال الطبقى للعمال.

ربما لم يكن الأمر واضحا بمثل هذه الصورة القاطعة فى أذهان هذه الألوف من العمال وربما كان البعض قد اقتنع لبعض الوقت بالكلمات الساذجة عن «الصبر» و«القناعة» و«العمل الصالح» و«إكرام الضيف»... إلخ.

لكن الصراع الطبقى العنيف الذى كانت تموج به مصر، والضغط الاستغلالى البشع الذى مارسه الرأسماليون المصريون والأجانب على السواء حفز العمال إلى نضال طبقى كان لا بد لقيادة الوفد أن تقف ضده..

وهكذا وكما تجمع ألوف العمال سريعا حول قيادة الاتحاد العام الوفدية، انفضوا سريعا..

.. «ومن بين ٣٥,٠٠٠ عامل ضمهم اتحاد العمال الخاضع لنفوذ سعد زغلول لم يبق سوى ١٣,٠٠٠ فى عام ١٩٢٧، وفى بعض النقابات تسربت العضوية بنسبة ٦٠ أو ٧٠٪ وهكذا فقدت مقومات استمرارها»[٢٢].

وما إن اعتقل عبدالرحمن فهمى فى حادث مقتل السردار، وما إن جاء زيور إلى الحكم خلفا لحكومة الوفد حتى انهار هذا الاتحاد من أساسه.. واختفى من ذاكرة التاريخ مسجلا الفشل الأول والصارخ لمحاولة البرجوازية قيادة النضال الطبقى للعمال.

وفى الوقت الذى كان الشيوعيون والنقابيون اليساريون يهاجمون هذا الاتحاد (الوفدى) ويسمونه «الاتحاد الأصفر»[٢٣] كان الرجعيون وسلطات الاحتلال يعارضون - هم أيضا - جهود الوفد لكسب نفوذ العمال.

فجريدة الإجبسيان جازيت (الناطقة باسم سلطات الاحتلال) هاجمت هذا النشاط الوفدى وحاولت التشكيك فيه «لأن حركته لا تحدوها الغيرة على مصالح العمال ولا يديرها عمال - ولأن غرض المشروع هو خدمة صالح أولئك الذين وجدوا لأسباب مختلفة أن الطريق العادى للتقدم مسدود أمامهم، فأخذوا فى البحث عن وسائل أخرى تمكنهم من خلق مراكز تخدم أغراضهم السياسية»[٢٤].

وربما كان الأهرام أكثر ذكاء عندما أدرك أهمية أن يسيطر الوفد على زمام حركة العمال فرد على الإيجبسيان قائلا:

«إن العمال فى كل بلد محتاجون لمن يأخذ بيدهم فى كل طور من أطوار الانتقال من عهد عتيق إلى عهد جديد». وقال إن هذه الجريمة ترمى إلى «إيجاد جو هادئ يعيش العامل فيه مطمئن البال راضى النفس بعيدا عن الفوضى والعبث بالنظام»[٢٥].

لكن الرجعية المصرية ظلت على الدوام فى حذر شديد من أى نفوذ وفدى وسط صفوف العمال المنظمة وربما نبع خوفها من أن يؤثر مثل هذا التلاحم على المحتوى الطبقى والنضالى لحزب الوفد ذاته.

وفى فترة لاحقة - يناير ١٩٣٥ - عندما قرر الوفد بناء على تقرير تقدم به عزيز ميرهم إنشاء المجلس الأعلى للنقابات برئاسة حمدى باشا سيف النصر[*] هاجت الدوائر الاستعمارية والرجعية ودوائر اتحاد الصناعات.

ونشرت الديلى تلجراف برقية لمراسلها فى القاهرة جاء فيها «إن قرار الوفد بإنشاء مجلس أعلى لتنظيم اتحاد العمال يعد فى نظرهم أهم تطور سياسى وقع فى مصر منذ عام ١٩٢٢. لقد أنشأت الحكومة مكتبا للعمل والعمال وقام هذا المكتب بتنظيم حالة العمال تدريجيا على قاعدة سياسية ولهذا يعد ما قرره الوفد من إنشاء مجلس أعلى للعمال بمثابة

سعى منه لاغتصاب سلطة الحكومة وبعبارة أخرى يمكن أن يقال إن الوفد يتحدى وزارة نسيم باشا».[٢٦]

وتحركت الرجعية المصرية أيضا فوجه إسماعيل صدقى رسالة إلى نسيم باشا رئيس الوزراء جاء فيها: «إن الوفد بقيامه بإنشاء مجلس أعلى للعمال إنما يهدف إلى اتخاذ طوائف العمال أداة يستعملها فى أغراضه السياسية»[٢٧].

وقد اهتزت الحكومة بالفعل لقرار الوفد هذا.. ويشير «البلاغ» إلى ذلك قائلا: «اهتم ولاة الأمور بوزارة الداخلية بالقرار الذى أصدره الوفد المصرى منذ يومين بإنشاء مجلس أعلى لاتحاد العمال. وقد اتصل بى أن مستر جريفز مدير مكتب العمل رفع اليوم إلى صاحب الدولة محمد نسيم باشا وزير الداخلية مذكرة بشأن هذا القرار.. وقد قابل حسن بك رفعت (وكيل وزارة الداخلية) صاحب الدولة نسيم باشا صباح اليوم مقابلة دامت أكثر من ساعة ونصف. والمفهوم أن مسألة العمال كانت موضوع الحديث بينهما»[٢٨].

وهكذا ارتكبت الرجعية وسلطات الاحتلال الحماقة الكبرى، فلقد كان الوفد بطبيعة موقفه السياسى وتركيبه الطبقى ومنطلقاته الوطنية هو الحزب البرجوازى الوحيد المؤهل لأن يلعب دورا فى صفوف الطبقة العاملة.. وكانت الحرب التى شنت ضده فى هذا الصدد إشهارا لإفلاس مسبق لأية محاولات إصلاحية أو برجوازية للتسلل لصفوف الطبقة العاملة والتأثير فيها تأثيرا فعالا..

وعلى أية حال فلم يكن الوفد هو الحزب الوحيد الذى حاول أن يلعب دور القائد البرجوازى لجماهير العمال - إذ أنه يبدو أن الغياب المفاجئ للكوادر اليسارية عقب حل الحزب فى ١٩٢٤ ونتيجة للملاحقات المستمرة ضدهم قد أعطى انطباعا بأن ميدان العمل النقابى قد أصبح مستباحا لأى إنسان.. وهكذا تقدمت جميع القوى تحاول أن تكسب لنفسها مكانا فى موقع القيادة الخالى..

وحتى عناصر مثل د. محجوب ثابت حاولت هى أيضا أن تلعب دورا فاشلا فى تكوين اتحاد عمالى بعيد عن السياسة وبعيد عن الأحزاب..

ومحجوب ثابت واحد ممن أسهموا فى الحملة المسعورة ضد اليسار فى عام ١٩٢٤. وفى ١ مارس ١٩٢٤ أصدر بيانا يعلن فيه «براءة سائر أعضاء نقابته (نقابة الصنائع اليدوية) من الشيوعية» ويؤكد من ناحية أخرى «أنه يعطف كل العطف على مطالب العمال العادلة تحت لواء السلم»[٢٩].

وعندما ناقش البرلمان موضوع منع النائب الإنجليزى الشيوعى سكلا تفالا من دخول مصر كان موقفه استمرارا للموقف السابق فطالب الحكومة بمنعه من الدخول[٣٠].

وقد نشط محجوب ثابت فى عام ١٩٢٧ محاولا تأسيس اتحاد للعمال بعيدا عن الأحزاب ووجه نداء للعمال جاء فيه:

«أيها العمال: جانبوا الأحزاب لمصلحتكم ومصلحة وطنكم. ولا تكونوا مطايا للأشخاص. احذروا الزعماء والمتزعمين وسماسرتهم المستغلين لا تتحزبوا بل قفوا من الأحزاب موقفا سلبيا»[٣١].

وإذا كان ظاهر الكلمات هو عزل العمال عن حزب الوفد، فقد كان أساس الدعوة لإبعاد العمال عن السياسة والأحزاب هو محاولة عزل العمال عن إدراك دورهم النضالى والطبقى وحصر كفاحهم فى إطار المطالب الاقتصادية وحدها.

وإذا كنا لا نملك الحق فى تقييم دور رجل كمحجوب ثابت فى عجالة كهذه، فإننا نكتفى بأن نشير إلى علاقاته الوثيقة بإسماعيل صدقى وأن صدقى هو الذى عينه كبيرا لأطباء الجامعة ثم عينه مستشارا لمكتب العمل، بل لقد رشحه لعضوية النواب عن دائرة بولاق بعد مذبحة عمال العنابر وإن كان محجوب قد تحرج من ذلك الترشيح واعتذر عنه[٣٢].

ويكفى أن محجوب ثابت وصف إسماعيل صدقى بعد كل ما ارتكبه من جرائم فى عام ١٩٣٠ بأنه «الرجل الوطنى الشديد فى وطنيته، القوى المعارضة، الصعب المراس، البعيد النظر، والربان السياسى الماهر»[٣٣].

لكن محاولة محجوب ثابت لم تكن المحاولة الوحيدة، كما أن فشله لم يكن الفشل الوحيد.

فهناك محاولات أخرى عديدة قام بها أشخاص مثل عزيز بك ميرهم (الوفد)، وداود راتب بك (الأحرار الدستوريين)، وإدجار جلاد باشا (السراى)[٣٤] لكنها باءت جميعا بفشل ذريع مسجلة أن الحس الطبقى المرهف لجماهير العمال المصريين كان أعمق من أن يضلل بقيادات برجوازية..

وكانت هناك أيضا تجربة عباس حليم وهى تجربة طويلة مرت عبر عديد من المنحنيات وأسهمت فيها قوى مختلفة من بينها كوادر اليسار التى حاولت أن تؤيد دعوة عباس حليم كطريق للدعوة لخلق حزب سياسى للطبقة العاملة[٣٥].

وعلى أية حال فإن تجربة عباس حليم قد عانت هى الأخرى من فشل ذريع.

وهكذا وبعد جهود مستمرة ومتعددة بذلتها قوى وتيارات برجوازية عديدة للسيطرة على الحركة العمالية المصرية ابتداء من عام ١٩٢٤ وحتى نهاية الثلاثينيات يأتى مطلع الأربعينيات ليجد الحركة العمالية وهى متجهة من جديد نحو اليسار ولا تكتفى بأن تفرز قادة وكوادر عمالية ونقابية وإنما أفرزت أيضا كوادر سياسية يسارية..

* * *

والحقيقة أن الحركة العمالية لم تتعرض فقط فى هذه الفترة لمحاولات من الغزو الطبقى الخارجى للتسلط على قيادتها، وإنما تعرضت أيضا لغزوات فكرية عديدة حاولت جهد الطاقة إفراغ التحرك العمالى من مضمونه النضالى والسياسى والطبقى.

وقد شارك فى محاولات الغزو هذه كتاب وصحفيون ومفكرون عديدون لكنا سنكتفى بتقديم بعض النماذج التى تقدمت للعمال فى صورة الناصح المخلص والمؤيد المتعقل..

فعندما أضرب عمال النسيج فى عام ١٩٢٧ مطالبين بزيادة الأجور وتحسين شروط العمل كتبت مجلة «الرقيب»: «روت الصحف أن النيابة العمومية أحالت بعض عمال نسيج الحرير إلى قاضى الإحالة توطئة لمحاكمتهم جنائيا وذلك لما نجم عن إضراب عمال النسيج فى الجمالية وما يترتب على هذا الإضراب من الهياج والشروع فى القتل.

ويجب أن يكون مفهوما لدى العمال أنه قد ينال باللين ما لا ينال بالشدة والعنف، وأن الإضراب سلاح كريه، يمكن ذوى الدسائس من إشهاره سلاحا للقيل والقال والدعوى بأن الشيوعية وأمثالها متفشية بينهم، ولعمر الحق إنهم أبرياء منها براءة الذئب من دم ابن يعقوب ولعل إخواننا العمال يعقلون، وإنهم لا بد مرتدعون»[٣٦].

وحتى كاتب مثل أحمد الصاوى محمد نجده يخصص بعضا من «ما قل ودل» للإسهام فى مثل هذا الغزو الفكرى فهو يحث العامل على أنه: «لا يجوز أن يكون فى يد الحكومة أو على الحكومة، وعندما تصبح تلك عقيدة عنده ويأبى أن يستغل باليمين أو الشمال لأهواء سياسية سيصل إلى ما يطمح إليه من احترام جميع طبقات البلاد.

وكل ما نطمع فيه ونتمناه أن يفصل العمال عن السياسة.. وإذا خلص العمال حركتهم من التطرف فى المذاهب الخطرة فإن حركتهم تكون جديرة بكل تشجيع»[٣٧].

كذلك خضعت الحركة العمالية لمحاولات أخرى من الغزو من قبل تجمعات مثل الإخوان المسلمين أو مصر الفتاة أو تجمعات شبه فاشية كالقمصان الخضر والزرق.. إلخ.

لكن الحركة العمالية المصرية استطاعت بأصالتها الثورية وحسها الطبقى أن تكنس ذلك كله، وأن تفرض أسلوبها الخاص فى النضال وأن تعزز مكانة قادتها العماليين المخلصين.

ولقد كان الإضراب السلاح الأساسى للطبقة العاملة المصرية.. وثمة دراسة تقول:

«لقد كان هناك إضراب أو تهديد بالإضراب فى كل أسبوع..

وفى سبتمبر ١٩٢٧ أضرب ٢٠٠٠ عامل بكسة حديد الفيوم بسبب قسوة المشرف على العمل، ولم ينته الإضراب إلا بعد طرد هذا المشرف. وما لبث العمال أن عادوا للإضراب فى الشتاء بسبب محاولة الشركة إنقاص الأجور بنسبة ١٠٪.

وفى نوفمبر ١٩٢٧ أضرب عمال غزل الحرير ضد محاولات تخفيض الأجور، وقد احتشد العمال أمام المصنع فى مظاهرة صاخبة وتصدى لهم البوليس واعتقل عددا كبيرا منهم.

كذلك فقد أنهى البوليس بطريقة دموية إضرابا آخر لعمال النسيج بالقاهرة وسجن ٥٠ عاملا.. ونظمت إضرابات عديدة أخرى لعمال السجاير وعمال قناة السويس وعمال المخابز وعمال ميناء الإسكندرية وعمال الإسكندرية، لكن أهم حدث إضرابى شد أنظار الجمهور كان إضراب عمال الترام بالإسكندرية والذى استمر من ٢١ إلى ٢٦ نوفمبر ١٩٢٧، وقد تقدم العمال بالمطالب الآتية:

١- زيادة الأجور بنسبة ٤٠٪.

٢- حق العمال فى العلاج الطبى المجانى.

٣- الحفاظ على حقوق العمال فى حالة انتقال الشركة إلى مالك آخر.

وبينما كانت هذه المطالب معروضة أمام لجنة التحكيم قرر العمال الإضراب، وكان إضرابا شاملا وجماعيا، وقد تقرر الإضراب فى اجتماع عام للعمال، وفشلت كل محاولات الشركة فى تسيير قطارات الترام.. وسرعان ما تدخلت الحكومة وأعلنت أن الإضراب غير مشروع بحجة أنه قد بدأ قبل الانتهاء من عرض الأمر على لجنة التحكيم ومن ثم فقد أصدرت الأوامر للبوليس بل وللجيش بالتدخل لإنهاء الإضراب بالقوة، لكن هذه التهديدات

لم تؤثر فى العمال كثيرا، كما لم يؤثر فيهم قرار الشركة باعتبار كل عامل لا يعود للعمل فورا مفصولا، واستمر العمال فى الإضراب، وتضامن معهم سائقو التاكسى بما أظهر الإضراب بشكل مؤثر فعلا.

ولم ينفض الإضراب إلا بعد أن أعلنت الحكومة مسئوليتها عن تنفيذ مطالب العمال»[٣٨].

ثم ما لبثت الطبقة العاملة أن شنت فى الثلاثينيات نضالا شجاعا بعضه ذو صبغة سياسية مثل إضراب عمال العنابر فى مواجهة الإرهاب السياسى لحكومة صدقى (قتل فى هذا الإضراب ١٦ عاملا وجرح ١٢٠ – وحوكم ١٢٠ أمام محكمة الجنايات – وفصل ٤٧٧ عاملا)[٣٩].

وبعضه الآخر ذو صبغة اقتصادية، والحقيقة أن أعوام الثلاثينيات شهدت موجات لا تنقطع من الإضرابات العمالية التى تفجرت نتيجة لمختلف عوامل القهر السياسى والاقتصادى والاجتماعى[٤٠]، والتى لم يكن من الممكن لأى متزعمين برجوازيين فى صفوف العمال ولا لأى دعاوى برجوازية أن توقف تدفقها الجارف.. ذلك التدفق الذى كان بمثابة الإلهام المستمر للتجمعات الحزبية اليسارية ولقوى المثقفين اليساريين، وكان دليلا حيا ومستمرا على فشل محاولات الغزو البرجوازى وعجزه عن إخماد الروح الثورية فى صفوف حركة الطبقة العاملة.

* * *

وإذا كانت القوى الرجعية قد قاومت أى نفوذ وفدى فى صفوف الطبقة العاملة، فإنها قد قاومت أية اتجاهات إصلاحية أخرى.

والحقيقة أن انتفاضات العمال المتكررة والتى اتخذت فى كثير من الأحوال طابع العنف والتحرك الجماعى الفعال، قد حفزت كثيرا من المفكرين البرجواريين على الدعوة لانتهاج مواقف إصلاحية تخفف من حدة اندفاع العمال نحو اليسار..

لكن القوى الرجعية كانت لا تزال تعيش بعقلية مطلع القرن، وكانت لا تزال تصمم على أن العامل جاهل ويجب أن يبقى مغمض العينين، وأن أى بصيص من النور خطر يتعين مقاومته، وكانت تصمم على اتهام أية اتجاهات إصلاحية بأنها تحرك بلشفى.

وعندما طالب الإصلاحيون وفى طليعتهم بعض النواب الوفديين مثل حسن نافع وغيره

بسن تشريعات عمالية، وأصدر البرلمان تحت ضغطهم ونتيجة لإلحاحهم قرارا فى عام ١٩٢٧ بتشكيل لجنة لإيداد تشريع عمالى برئاسة عبدالرحمن رضا باشا، رفض اتحاد الصناعات من حيث المبدأ فكرة استصدار أية قوانين عمالية. وأعلن أنه فى حالة الإصرار على سن قوانين عمالية يجب أن تصدر هذه القوانين تدريجيا، كما يجب حمايتها من خطر الآراء الفقهية الهدامة»[٤١].

وبينما كانت لجنة «رضا» تواصل عملها فى وجه مقاومة ضارية من البرجوازية المصرية شكل «اتحاد الصناعات» لجنة لبحث الأمر ووضعت الشروط التى يراها الاتحاد ضرورية فى حالة البحث فى إصدار أى تشريع عمالى.

ومن بين هذه الشروط:

- ألا ينفذ أى قانون عمالى إلا بعد فترة يستعد خلالها أصحاب الأعمال لتنفيذ التشريع.

- ألا يكون للتشريع العمالى أى أثر رجعى.

- ألا تنقل التشريعات الأجنبية، بل يجب عند وضع التشريع أن يراعى مستوى عقلية العمال وقوتهم والمقدرة المالية لأصحاب الأعمال[٤٢].

وأخيرا انتهى الصراع بأن تجاهلت الحكومة مشروع القانون الذى أعدته لجنة «رضا» وأنفقت فى إعداده ثلاث سنوات كاملة وضمنته ١٠٢ مادة فى ثمانية عشر فصلا..

وكان وأد قانون لجنة «رضا» تعبيرا قاطعا عن رفض البرجوازية المصرية لأية اتجاهات إصلاحية وتصميمها على مواصلة الاستغلال الشرس للعمال دون أية مراعاة لظروفهم الإنسانية أو المعيشية.. إلا أن النضال العمالى المستمر ما لبث أن أجبر الحكام على الرضوخ للمطالبة بضرورة سن تشريعات تحمى العمال وتنظم علاقاتهم بأصحاب العمل «وفى عام ١٩٣٢ شكل المجلس الاستشارى الأعلى لشئون العمال وفى أعوام ٣٤-١٩٣٦ صدرت أول أربعة تشريعات عمالية تنظم أولها تشغيل غير البالغين (قانون ٤٨ لسنة ١٩٣٤)، والآخر تشغيل النساء (قانون ٨٨ لسنة ١٩٣٣)، وتعلق التشريع الثالث بتحديد ساعات العمل فى الصناعات الخطرة (القانون ١٤٧ لسنة ١٩٣٥)، أما الرابع فقد حدد حقوق العمال فى حالات حوادث العمل (القانون ٦٤ لسنة ١٩٣٦) وبرغم قصور هذه التشريعات إلا أنها كانت نقطة تحول مهمة فى تنظيم علاقات العمل»[٤٣].

لكن كل محاولات «الإصلاح» هذه كانت تتم فى مناخ معاد تماما يعتبر أن كل تحرك عمالى هو عمل هدام ومعاد للنظام الاجتماعى.. ويشير أحد الباحثين إلى ذلك قائلا: «وتمثل حالة الرعب هذه فى ذلك البنيان البوليسى الذى شكل «مكتب العمل» عندما أنشئ بمقتضى القرار الوزارى رقم ٤٠ فى ٢٩ نوفمبر ١٩٣٠. فالمكتب ألحق بإدارة عموم الأمن العام المختصة بالجريمة والأمن فى البلاد، والتى كان الوجود البريطانى يهيمن عليها. وأسندت رئاسة المكتب إلى أحد مفتشى الداخلية من الإنجليز وهو ر. م. جريفز الذى كان يشغل منصب وكيل عام الإدارة الأوروبية.

وفوق هذا فقد كان القسم المخصوص ممثلا فى تشكيل المكتب وهذا كله رسخ الاعتقاد عند الطبقة العاملة بأن مهمة هذا المكتب هو مراقبتها والسيطرة عليها.. لا حمايتها»[٤٤].

وهكذا قاومت الرجعية المصرية أى نفوذ للوفد فى صفوف حركة الطبقة العاملة..

وقاومت أى تجمع عمالى نقابى أو سياسى حتى ولو كان تحت قيادة نبيل من الأسرة المالكة كعباس حليم..

ورفضت أية محاولات إصلاحية، سواء أكانت تشريعية أو اجتماعية.

ولقد أدى هذا الإصرار الرجعى على رفض أى موقف إصلاحى بالعمال المصريين إلى موقف محدد هو رفض النظام ككل، ولم يكن ثمة طريق آخر أمامهم.

ولكم هوّن هذا الموقف الرجعى على اليسار كثيرا من المعارك كان يتعين عليه أن يخوضها لو أن البرجوازية نجحت فى إقامة منظمات عمالية تحت قيادتها، أو لو أنها استطاعت نشر دعاوى إصلاحية ناجحة..

وهكذا فإن تحجر العقلية الرجعية قد أغنى القوى الثورية المصرية عن خوض معارك صعبة.. وحدد أمام العمال المصريين طريقا وحيدا هو خوض الصراع الطبقى حتى مداه.

الهوامش

(١) Laqueur - Communism and Nationalism in the Middle East. p36.

(٢) The Labour Monthly - May 1925.

(٣) من شهادة إنجرام بك أمام محكمة جنايات الإسكندرية فى قضية الشيوعية عام ١٩٢٤ - الأهرام ١٩٢٤/٢/٢٥.

(٤) الأهرام ١٩٢٤/٣/١٠.

(٥) الأهرام ١٩٢٣/٣/١٧.

(٦) الأهرام ١٩٢٤/٢/٢٥.

(٧) الأهرام ١٩٢٤/٣/٥.

(٨) الأهرام ١٩٢٤/٣/٢٧.

(٩) الأهرام ١٩٢٤/٩/٩.

(١٠) عبدالعظيم رمضان. تطور الحركة الوطنية فى مصر - دار الكاتب العربى عام ١٩٦٨ ص٥٤٥.

(١١) آثار الزعيم سعد زغلول - عهد وزارة الشعب - جمعها ورتبها محمد إبراهيم الحريرى. الجزء الأول. نوفمبر ١٩٢٧ - الطبعة الأولى ص٢٤١.

(١٢) اتحاد العمال ١٩٢٤/١١/١٦.

(١٣) اتحاد العمال ١٩٢٤/٦/١٢.

(١٤) اتحاد العمال - ١٩٢٤/١١/١٦.

(١٥) اتحاد العمال - ١٩٢٤/١٢/٢١.

(١٦) العمال - ١٩٢٤/٤/١٨.

(١٧) اتحاد العمال - ١٩٢٤/١١/١٦.

(١٨) اتحاد العمال - ١٩٢٤/٦/١٩.

(١٩) اتحاد العمال - ١٩٢٥/٢/١٥.

(٢٠) العمال - ١٩٢٤/٦/٣.

(٢١) الأهرام - ١٩٢٤/٨/١٦.

(٢٢) The Labour Monthly - vol.10 - No5 - May 1928.

(٢٣) Zaki Badaoui - les Problemes du travail et les organisations ovriers p.235.

(٢٤) The Egyptian Gazette 19-4-1924.

(٢٥) الأهرام - ١٩٢٤/٤/٢٢.

(*) تولى الرئاسة فى البداية عباس حليم ولكنه ما لبث أن تنحى تحت ضغط مستر جريفز مدير مكتب العمل.

(٢٦) ١٩٢٥/٢/١٢.

(٢٧) عبدالمنعم الغزالى - تاريخ الحركة النقابية المصرية - دار الثقافة الجديدة - الطبعة الأولى ١٩٦٨ ص١٨١.

(٢٨) البلاغ ١٩٣٥/٢/١١.

(٢٩) أمين عز الدين - شخصيات ومراحل عمالية - كتاب الجمهورية - ص٢٧.

(٣٠) راجع نص مضبطة مجلس النواب - الملاحق.

(٣١) أمين عز الدين - المرجع السابق ص٣٤.

(٣٢) للتفاصيل راجع - رؤوف عباس. الحركة العمالية فى مصر. دار الكاتب العربى - ص٧٨ وما بعدها.

(٣٣) صالح على عيسى السودانى - الأسرار السياسية لأبطال الثورة المصرية وآراء الدكتور محجوب ثابت - شركة فن الطباعة (د.ت) ص٢٠٨.

(٣٤) رؤوف عباس - المرجع السابق - ص١٤٣.

(٣٥) للتفاصيل راجع - د. رفعت السعيد - عصام الدين حفنى ناصف. سلسلة طلائع الفكر الاشتراكى - دار الثقافة الجديدة.

(٣٦) الرقيب - ١٩٢٧/١١/١٠.

(٣٧) أحمد الصاوى محمد. ما قل ودل. الجزء الأول. مطبعة دار الكتب عام ١٩٣٤ ص١٢٥.

(38) The Labour Montly - vol. 10-No5 - May 1929.
The Strike wave in Egypt. by. j. B.

(٣٩) عبدالمنعم الغزالى - المرجع السابق - ص١٦٧.

(٤٠) للبحث تفصيلا فى التحركات الإضرابية فى هذه الفترة راجع:
عبدالمنعم الغزالى - المرجع السابق ص١٦٦ وما بعدها.
رؤوف عباس - المرجع السابق ص٩٨ وما بعدها.

(٤١) عبدالمنعم الغزالى - المرجع السابق. ص١٦٣.

(٤٢) المرجع السابق - ص١٦٤.

(٤٣) السفارة الفرنسية - القاهرة - تقرير مؤرخ فى ٢٥ نوفمبر ١٩٥٠ مرسل من موريس كوف دى مورفيل سفير فرنسا بالقاهرة إلى وزير الخارجية روبرت شومات - معنون - «الحركة النقابية والعمالية فى مصر» - محرر بالآلة الكاتبة الفرنسية - مودع بالأرشيف الخاص بوزارة الخارجية الفرنسية فى باريس ومثبت فى صدره أنه قد أعد بناء على طلب إدارة قسم أفريقيا الشرقية برسالة مؤرخة فى ٢٣ مايو ١٩٥٠.

(٤٤) د.عبدالوهاب بكر - أضواء على النشاط الشيوعى فى مصر ١٩٠١ - ١٩٥٠ - دار المعارف (١٩٨٣) ص٤١.